اقتصاد

قلق من موازنة لبنان التقشفية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

أعلنت رئاسة مجلس الوزراء اللبناني يوم الاثنين المقبل موعداً لعقد جلسة للحكومة في قصر بعبدا الجمهوري بعد تعليق لأكثر من ثلاثة أشهر وذلك للبحث في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022.

وينظر اللبنانيون بقلق إلى موازنة عام 2022 وخشية من أن تكوّن مثقلة بالرسوم والضرائب وبنود من شأنها أن تزيد من معاناة الناس الاقتصادية والمعيشية ولا سيما تبعاً لما حُكيَ عن إجراءات قاسية يجب أن تتخذ للخروج من الانهيار عبر خطة تعاف مالي واقتصادي تنسجم مع تطلعات صندوق النقد الدولي.

وبينت نسخة من مشروع الموازنة وصلت لـ «العربي الجديد» أنه يتضمن عدداً كبيراً من الرسوم فيما تغيب الإجراءات التي تحمي الناس من تبعات الانهيار النقدي والمالي المتعاظم، في حين تظهر الحكومة وكأنها تعد موازنة كلاسيكية في بلد لا يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في العالم.

وترددت معلومات عن أن سعر الصرف الذي قد يطبق للنفقات التشغيلية في مشروع موازنة عام 2022 يتراوح بين 15 و20 ألف ليرة للدولار الواحد مع نسبة عجز تصل إلى 20,8 في المائة، بيد أن مصدر حكومي لفت لـ«العربي الجديد» إلى أن سعر الصرف لم يحدد بعد ومن المتوقع أن يكون مادة خلافية نظراً للاختلاف الكبير الحاصل حول السعر الذي يجب أن يعتمد، من هنا ينبغي أن تحصل دراسة معمقة قبل اتخاذ القرار.

ويقول عضو لجنة المال والموازنة النائب فيصل الصايغ لـ«العربي الجديد» إن «لا شيء نهائيا بعد، الموازنة ستطرح يوم الاثنين على مجلس الوزراء وتتطلب عدة جلسات قبل إقرارها ثم احالتها لمجلس النواب وقد يتطلب الموضوع أشهراً قبل إصدارها، خصوصاً أنها تواكب المحادثات مع صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ المالي والاقتصادي وعوامل أخرى يجب أن تؤخذ بالاعتبار، من دون أن ننسى أننا على مسافة قريبة من الانتخابات النيابية ومدى قدرة الذهاب بكتل نقدية إضافية لزيادتها على المواطنين، مع الإشارة إلى أننا نرفض أن تكون الزيادة عشوائية».

وأشار الصايغ إلى أن «الموازنة يجب أن تراعي ثلاثة أمور أساسية، أولاً التوجهات العامة لبرنامج صندوق النقد الدولي وما يتم مناقشته معه من قبل اللجنة الوزارية، كما التوجهات العامة لخطة التعافي المالي الاقتصادي الذي تعمل عليها الحكومة، إضافة إلى عدم ترتيب ديون إضافية على الدولة». ولفت إلى أن «من الأجواء التي لدينا أن الموازنة ستلحظ بعض المصاريف لتسيير أو تصريف شؤون الدولة مثل الصيانة ومعدات الإدارة، ولكنها ستكون تقشفية».

وأضاف «هناك اعتماد أكثر من سعر صرف ولكن حسب البنود، فعلى سبيل المثال الصيانة وقطع الغيار هذه تتطلب الدفع بالدولار وبالتالي لا يفيد احتسابها على سعر صرف 1500 ليرة، وهناك اتجاه لرفع الدولار الجمركي ولكن على الكماليات وقد يصار إلى رفع ضريبة القيمة المضافة».

وعقد مجلس الوزراء آخر جلسة له في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2021 ليدخل في مقاطعة طويلة قادها ثنائي «حركة أمل» بزعامة نبيه بري و«حزب الله» ربطاً بالتحقيقات بانفجار مرفأ بيروت واصرارهما على كف يد المحقق العدلي القاضي طارق البيطار كلياً عن القضية.

(شين زياوغنغ/ Getty)

الصين تدعم الاستهلاك الأخضر

كشفت السلطات الصينية الجمعة عن خطة لتعزيز التحول الأخضر للاستهلاك في مجالات رئيسية، وذلك في أحدث خطوة للبلاد لتحقيق هدفي بلوغ ذروة انبعاثات الكربون والحياد الكربوني. وبحسب الخطة التي أصدرتها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بالاشتراك مع ستة أجهزة حكومية أخرى، فإن أنماط الاستهلاك الأخضر ستسود بحلول العام 2025، داعية إلى بذل جهود لتعزيز الحصة السوقية من المنتجات الخضراء منخفضة الكربون. وتُفصّل الخطة الإجراءات في مختلف المجالات الرئيسية، من المأكل والملبس والمسكن إلى النقل والسياحة والكهرباء. ولتشجيع الإسكان الأخضر، حثّت الخطة على بذل جهود لدمج تدابير توفير الطاقة وحماية البيئة أثناء تجديد المجتمعات السكنية الحضرية القديمة والمنازل الريفية.

أخبار

زيادة مؤشر الأسعار في المغرب

ذكرت المندوبية السامية للتخطيط، الجمعة، أن مؤشر أسعار المستهلكين في المغرب زاد في ديسمبر/ كانون الأول 1,4 في المائة على أساس سنوي. وارتفع التضخم الذي يستثني المواد الغذائية 1,8 في المائة، في حين

زادت أسعار الغذاء 0,8 في المائة. وعلى أساس شهري زاد المؤشر 0,1 في المائة. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستثني أسعار السلع المتقلبة، 1,7 في المائة على أساس سنوي وزاد 0,3 في المائة على أساس شهري.

اندلاع حريق في موقع نفط كويتي

قالت شركة البترول الوطنية الكويتية في بيان إن حريقا اندلع في ساعة مبكرة من صباح الجمعة في موقع تابع لها، مما أدى إلى تعليق عمليات التصدير هناك. بحسب بيان مقتضب صادر عن الشركة، لم يسفر الحريق الذي اندلع في منطقة الشعيبة الصناعية بشرق الكويت عن وقوع إصابات. وقع الحريق عند خط تدفق فحم الكوك البترولي. تلك المادة الشبيهة بالفحم هي منتج ثانوي للنفط الخام المكرر المستخدم في صناعة الصلب والألومنيوم. قبل أسبوع واحد فقط، اندلع حريق مميت أثناء أعمال الصيانة في مصفاة نفط رئيسية تديرها الشركة نفسها، مما أسفر عن مقتل عاملين آسيويين اثنين. وأصيب عشرة آخرون، خمسة منهم في حالة خطيرة.

«الستوم» تعلن انها ستوظف 7500 شخص

أعلنت مجموعة ألستوم الفرنسية المصنعة للسكك الحديد الجمعة أنها تنوي توظيف 7500 شخص في 2022، من أجل تلبية الطلب المتزايد وطلبيات قياسية تلقتها بلغت قيمتها 77,8 مليار يورو حتى 31 كانون الأول/ديسمبر. وقالت المجموعة التي يعمل فيها 72 ألف موظف في العالم حاليا، في بيان، أنها ترغب في توظيف ستة آلاف مهندس ومدير و1500 عامل وفني، موضحة أن «هذه الوظائف مخصصة لمشاريع متعلقة بالعربات والإشارات والخدمات».

شيفرون وتوتال تغادران ميانمار

قالت شركة توتال إنرجيز، إحدى أكبر مجموعات الطاقة في العالم، الجمعة، إنها أوقفت جميع العمليات في ميانمار، مشيرة إلى انتهاكات حقوق الإنسان وتدهور سيادة القانون منذ أن أطاح الجيش في البلاد بالحكومة. وقالت شركة شيفرون أيضا إنها تخطط للخروج. جاء هذا الإعلان بعد يوم واحد فقط من مطالبة الشركة الفرنسية بفرض عقوبات دولية على قطاع النفط والغاز.

خفض رسوم التثمين لن تنعش صادرات الذهب

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

أكد مصدر مسؤول في شعبة الذهب بالغرفة التجارية في القاهرة، أن قرار وزير التموين بخفض رسوم التثمين على صادرات الذهب من واحد في المائة على كل كيلو إلى نصف في المائة، هو قرار إيجابي، لكنه لن يحرك الصادرات بالشكل الملموس، لافتًا إلى أن الشعبة ستنتظر صدور اللائحة التنفيذية للقرار، لكي تبدي رؤيتها الكاملة حول هذا التعديل.

ونشرت جريدة الوقائع المصرية قرار وزارة التموين والتجارة الداخلية، بشأن تخفيض قيمة تثمين المعادن الثمينة بجميع أنواعها والمشغولات المصنعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة أو المغطاة بقشرة ملصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين بنسبة 0,5 في المائة بحد أدنى 20 جنيهًا.

من جانبها، طالبت شعبة المعادن الثمينة في اتحاد الصناعات المصرية، وزارة التموين بالإلغاء الكامل لرسوم التثمين المفروضة على صادرات الذهب بدلًا من تخفيضها نصف في المائة، إذ إن هذا التخفيض لن يعود بالصادرات إلى سابق عهدها.

وأظهر أحدث تقرير صادر عن المجلس التصديري للصناعات المعدنية، تراجع قيمة صادرات الحلى والأحجار الكريمة بنسبة 63 في المائة خلال أول 11 شهرًا من 2021 بالمقارنة بالفترة ذاتها من العام 2020، إذ انخفضت الإيرادات المتأتية من عمليات التصدير من 2,8 مليار دولار إلى 1,04 مليار دولار.

وعزا مصدر مسؤول في اتحاد الصناعات المصرية، في وقت سابق خلال تصريحات خاصة لـ «العربي الجديد» هذا التراجع إلى توقف شركات تصنيع الذهب المصري عن التصدير، عقب قرار وزير التموين بتفعيل بند تحصيل رسوم تثمين قدرها واحد في المائة عن كل كيلو يتم تصديره بأثر رجعي (حوالى 570 دولاراً)، وهو ما أدى إلى وصول هذه المستحقات على إحدى الشركات إلى 250 مليون جنيه (16 مليون دولار).

وأشار إلى أن تراجع الصادرات سيستمر، إذا لم يتم إلغاء بند تحصيل رسوم تثمين، مشيرا إلى تراجع حجم المبيعات إلى نحو 70 طنا سنويا، بعد أن كانت في التسعينيات تصل إلى 300 طن.

وبحسب المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية، فإن كندا جاءت على رأس قائمة الدولة المستوردة للذهب المصري بقيمة 563 مليون دولار. وحلت الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 370 مليون دولار، تلتها أستراليا ثم السعودية.

اسواق

اغراق السوق العراقية

صعود الاستيراد بعد هبوط الليرة التركية

يتدافع التجار العراقيون لشراء البضائع من تركيا والاستفادة من هبوط سعر صرف الليرة، إلا أن زيادة حجم الاستيراد تثير مخاوف المنتجين المحليين

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**

تتزايد المخاوف في العراق من التأثيرات السلبية لتراجع العملة التركية، وسط ارتفاع كبير في حجم الاستيراد للاستفادة من هبوط سعر صرف الليرة، ما يبث الذعر في عصب المنتجين المحليين. ويشدد الخبراء على أن الهزات الاقتصادية في أي بلد محيط بالعراق تحتاج في المقابل إلى خطط للحماية من تأثيراتها.

وسجلت الليرة التركية تراجعاً حاداً وصل إلى نحو 18 ليرة مقابل الدولار، قبل أن تعود للتعافي بارتفاع وصل إلى 11 ليرة أمام الدولار إثر إجراءات حكومية تركية.

ووفقا لعضو غرفة تجارة بغداد عدنان الفريجي، فإن «هبوط الليرة بدأ يستقطب أعداداً كبيرة من التجار العراقيين، الذين بدأوا بمضاعفة كميات وارداتهم، وتحديدا الملابس والمواد الغذائية، مستفيدين من انخفاض الأسعار في تركيا. لكن بعض التجار والشركات التركية أوقفت البيع للعراقيين مؤقتا إلى حين استقرار الأوضاع».

وبيّن الفريجي لـ«العربي الجديد» أن «المشكلة تكمن في أن التجار لا يتعاملون وفق خطط حكومية مدروسة، بل تجذبهم المنافع الشخصية، وهذا كله يؤثر على السوق العراقية، حيث إن ضخ مواد مستوردة بكميات كبيرة يخنق المنتج المحلي الصناعي والزراعي وغير ذلك في البلاد»، محذراً من «استمرار تلك الاتجاهات العشوائية وإغراق السوق العراقية بالمنتجات التركية، وما يترتب عن ذلك من أزمات تقود إلى التأثير على حجم العمالة ومستوى معيشة العراقيين».

بدوره، انتقد عضو اللجنة المالية في البرلمان المنحل جمال كوجر عدم وضع الحكومة خططا لتلافي تأثيرات هبوط العملة التركية على اقتصاد العراق. وقال كوجر، لـ«العربي الجديد»، إن «حجم التبادل التجاري مع تركيا تجاوز 13 مليار دولار، كما أن هناك استثمارات عراقية في تركيا، لا سيما في قطاع العقارات، وكلها قد تتأثر سلبا خلال المرحلة المقبلة»، مبينا أن «تهاوي العملة التركية سيزيد من الإقبال العراقي على الاستيراد، وهذا ستكون له نتائج سلبية على البلاد».

وأشار إلى أن «العراق يتأثر بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية في الدول المجاورة، كونه يعتمد بالأساس على الاستيراد، وأن البلد بحاجة إلى وضع خطط مناسبة للحد من تلك التأثيرات، من خلال رفع الضرائب على الاستيراد بهدف تحجيمه، وتقليل الآثار المترتبة عنه».

وشدد على أن «الحكومة العراقية منشغلة بصراعاتها ومشاكلها، وهي بعيدة كل البعد عن وضع الخطط الاقتصادية الرصينة، ولا توجد في البلد مؤسسات رصينة ومراكز بحث تتابع هذه القضايا وتوجه الحكومة لاتخاذ إجراءات محددة لتلافي الأزمات».

وأشار إلى أن «كل ما يجري من حولنا الحكومة العراقية غائبة عنه، ومنشغلة بصراعات السلطة، والمليشيات، والكتلة الكبرى، والمنافع الخاصة، ولا تدرس هذه المشاكل الأساسية ولا تضع لها أي حلول».

وأضاف أن «العراق تقريبا خرج عن سباق الصناعة والزراعة، وأصبح بلدا مستهلكا ومكبا ليضائع كل دول العالم، والحكومة غير قادرة على توفير أي شيء عدا المواد الرئيسية، وأن الاقتصاد سيكون رهين الظروف العالمية، خاصة أن الدولة ريعية تعتمد بنسبة 93 في المائة من وارداتها على النفط، الذي تعد أسعاره متذبذبة».

وشدد على أن «كل ذلك يضع العراق أمام اهتزازات اقتصادية كبيرة، وسيكون المواطن متأثرا بها، في وقت الحكومة غير مبالية ولا تعتمد على أي تخطيط مسبق».

أما الخبير في الشأن الاقتصادي باسم جميل أنطوان، فقد حذر من تلك التأثيرات، داعيا إلى تلافيها بخطط لحماية المنتج المحلي في البلاد.

وقال أنطوان لـ«العربي الجديد» إن «الدول التي تتعامل بالتجارة تلجأ، عندما تضعف السوق في المنطقة، إلى سياسات اقتصادية كتخفيض العملة وغير ذلك، لتستقطب السياح والتجار وتنعش إنتاجها الصناعي»، مبينا لـ«العربي الجديد» أن «السياحة في تركيا مع انخفاض عملتها انتعشت على اعتبارها الأرخص بين الدول، ووفقا للتقارير، يدخلها سنويا 40 مليون سائح، كل واحد منهم يصرف داخل تركيا 1000 دولار وفقاً لمنظمة السياحة العالمية، هذا قبل انخفاض العملة، أما اليوم، فبدأت تستقطب أكثر عدد من السياح على حساب دول المنطقة ومنها العراق، كما أن أفواج السياح العراقيين زادت نحو تركيا، وهذا يؤثر على إخراج العملة الصعبة من البلاد».

> انتقادات للحكومة بسبب غياب خطط حماية المنتج المحلي

وأشار إلى أن «استقطاب تركيا السياح أصبح على حساب العراق، إذ إن الكثير من السياح، بدلا من أن يأتوا إلى شمال العراق أو إلى المناطق السياحية في المحافظات الأخرى، بالتأكيد سيتجهون نحو تركيا بسبب انخفاض كلفة السياحة فيها».

وأكد أن «التأثيرات لن تنحصر في المجال الاقتصادي فحسب، بل حتى في مجال هجرة العراقيين نحو تركيا، إذ إن العراق من أكبر الدول التي توجهت لشراء أملاك وعقارات في تركيا للسكن فيها».

وأشار إلى أن «البضائع التركية ستنافس المنتج العراقي في السوق المحلية وتؤثر جداً على الإنتاج الصناعي والزراعي العراقي»، منتقداً «إهمال الحكومة وضع خطط حماية الإنتاج المحلي، والاتكال على المنتج المستورد بسبب رخص أسعاره».

تزايد كميات المنتجات التركية في العراق (مرتضى السوداني/ الأناضول)

السودان

الأزمات تعصف بأسعار العقارات

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

سجلت أسعار الأراضي والعقارات في السودان انخفاضاً كبيراً قدره متخصصون بنسبة 30 في المائة. وعزا أصحاب مكاتب عقارية وسماسرة الانخفاض إلى تراجع الطلب فضلاً عن شح السيولة وانعكاس الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد على مختلف القطاعات بما فيها سوق العقارات.

كذلك تراجع الطلب على الشقق المفروشة والفنادق، وأرجع مزمل عبدالله وكيل أحد الفنادق عزوف الزبائن عن استئجار الفنادق والشقق في الخرطوم الى الوضع السياسي والتعقيدات الأمنية التي أصبحت تحيط في وسط الخرطوم. وقال «الآن منطقة وسط الخرطوم أصبحت طاردة للزبائن مما انعكس سلباً على عمل الشقق الفندقية، غير أن هجرة الطلب إلى أطراف الخرطوم جعلت بعض الإدارات تفكر بشكل جدي في إنشاء مشاريع بديلة وموازية في أحياء طرفية».

وقال محمود بشار صاحب إحدى الوكالات العقارية، إن سوق العقارات يعاني من استمرار الركود مثل الكثير من الأنشطة في ظل عدم الاستقرار، كما أن عروض البيع لا تنفّذ، وإن حصل ذلك فبأسعار أقل بكثير من السابق. وكانت كلفة إيجار الشقق في السابق تراوح بين 500 و700 دولار إلا أنها انخفضت في الآونة الأخيرة الى ما بين 200 إلى 300 دولار في الشهر.

وبالتزامن مع عدم الاستقرار في البلاد كشفت مجموعات عقارية عن تراجع أسعار العقارات الكبيرة في الخرطوم وقالوا إن هنالك هجرة لرؤوس الأموال الاستثمارية الى تركيا ومصر، إضافة إلى هجرة الكثير من السودانيين إلى الخارج بعدما أصبح العقار ملاذا غير آمن في السودان. ويعاني قطاع العقارات في السودان من غياب قانون ينظمه، ما شجع على دخوله في تجارة الأموال غير المشروعة والعمل على خلخلة بعض الأنظمة واتخاذ الأراضي مخزنا للقيمة، وأصبح شراء الأراضي والعقارات أشبه بالتجارة الرابحة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية حيث يفضل أصحاب المال الاستثمار في هذا القطاع، لا سيما مع انهيار الجنيه السوداني.

> يواجه القطاع العقاري الركود وهروب رؤوس الأموال

ويقول الاقتصادي محمد توفيق إن أسعار الأراضي والإيجارات في السودان تعتبر من أغلى دول المنطقة لأن نظام البيع والشراء والإيجار بلا تنظيم. ويرى أن غالبية الدول نظمت عمليات الإيجار والتمليك لتصبح تحت سلطة البلديات ولكن في الخرطوم، لا تقر السلطات البلدية في ذلك. ويعتبر أنه من هذا المنطلق فإن تراجع الأسعار هو أمر طبيعي. أما هروب رؤوس الأموال فيعود إلى عدم الاستقرار وسوء الخدمات وانعدام البنيات التحتية من دون وجود أمل لحلول في المستقبل القريب.

الجزائر

السيطرة على فاتورة واردات القمح

الجزائر ـ **حمزة كحال**

رضخت الحكومة الجزائرية لضغط الفلاحين وقررت رفع سعر شراء القمح والشعير، بعد سنوات طويلة من الشد والجذب بين الطرفين، في خطوة تهدف من خلالها السلطات الجزائرية إلى كبح فاتورة واردات القمح الذي جعل الجزائر من أكبر الدول استيراداً لهذه السلعة الأساسية لصناعة الخبز، ما ينهك الخزينة العمومية.

وصادقت الحكومة الجزائرية نهاية الأسبوع الماضي، على رفع أسعار شراء القمح والشعير من طرف دواوين الحبوب، حيث ارتفعت بالنسبة للقمح الصلب من 4500 دينار إلى 6000 دينار (43,1 دولاراً)، أما القمح اللين من 3500 دينار إلى 5000 دينار (35,9 دولاراً) والشعير من 2500 دينار إلى 3400 دينار (24,4 دولاراً) أما الشوفان فقد ارتفع من 1800 دينار إلى 3400 دينار (24,4 دولاراً).

ورحب الأمين العام للاتحاد العام للفلاحين الجزائريين (تكتل يضم 5 ملايين مزارع)، عبد اللطيف ديلمي بالخطوة الحكومية، التي اعتبرها محفزة لمنتجي القمح الذين يتكبدون خسائر كبيرة سنويا وتدفعهم لبيع محاصيلهم للمضاربين ولوبيات التخزين عوض بيعها لدواوين الحبوب الحكومية.

بيع الخبز في احد اسواق الجزائر (Getty)

وأضاف لـ«العربي الجديد» أن «الزيادة وإن كانت لا ترقى لتطلعات المزارعين إلا أنها مقبولة وتراعي فيها الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فالحكومة تحاول تحفيز المزارعين بعدما شهد الموسم الأخير تراجع المساحات المزروعة مقابل استقرار الواردات من القمح عند مستويات مرتفعة». وكشف أن «الكميات المجمعة من الحبوب على مستوى الديوان المهني للحبوب بلغت 13 مليون قنطار من القمح اللين والصلب، و135 ألف قنطار فقط من مادة الشعير مقابل طلب وطني مقدر بـ 8 ملايين قنطار».

ووسط تكتم رسمي جزائري، قدرت وزارة الزراعة الأميركية استهلاك الجزائر من القمح لموسم 2021/2020 بين 10,7 و11 مليون طن، مقابل إنتاج محلي يقارب 5 ملايين طن، بانخفاض تبلغ نسبته 5 في المائة عن الإنتاج في موسم 2020/2019، ما دفع الجزائر لاستيراد ما بين 5 و7 ملايين طن لتلبية احتياجاتها، فيما تتوقع وزارة الزراعة الأميركية أن تحافظ الجزائر على نفس المستويات من استيراد القمح سنة 2022.

وفي السياق، قال لعموري دحماني، وهو مزارع من محافظة البويرة (120 كيلومتراً شرق العاصمة) إن «الفارق في سعر القمح بين كل عام وآخر غالبا ما يكون بضعة دنانير». وأوضح أن «مصاريف اليد العاملة مرتفعة، يضاف إلى ذلك ارتفاع سعر الوقود وهي زيادات لم تأخذها وزارة الفلاحة بالاعتبار».

تحقيق

صراع النفط الليبي

اتهامات بالفساد وإخفاء ضرائب الشركات

دخل النفط الليبي في معركة جديدة أساسها الخلاف حول الإتاوات والضرائب المستحقة على شركات النفط الأجنبية العاملة في القطاع، إذ يتهم ديوان المحاسبة، وكذا وزارة النفط، مؤسسة النفط بالتفريط بأموال الليبيين، فيما تتسلح الأخيرة بقرار يجيز لها التصرف بالأموال

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

بلغت المستحقات والضرائب على الشركات الأجنبية النفطية العاملة في ليبيا 2,34 مليار دولار، وفقاً لرسائل وتقارير مؤسسة النفط الحكومية، فيما يؤكد مصرف ليبيا المركزي، عبر آخر بياناته، أن هناك إيرادات نفطية ومستحقات على الشركات النفطية لم تورد إلى حساب وزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزي، أما ديوان المحاسبة، فوصف تصرّف مؤسسة النفط بمستحقات شركات النفط بـ«غير القانونية»، معتبراً أنها تفرّط بأموال الدولة.

وبموجب القانون الليبي، تسلم المؤسسة الوطنية إيرادات وضرائب النفط إلى مصرف ليبيا المركزي، وتحصل بعد ذلك على مخصصات ميزانيتها من الحكومة الليبية.

وفي تفاصيل الخلاف الحاصل حول المستحقات على الشركات النفطية الأجنبية، قال مصدر مسؤول من وزارة المالية (فضّل عدم ذكر اسمه)، لـ«العربي الجديد»، إن حسابات مؤسسة النفط الليبية تتوازي صفراً في ما يخص المستحقات (الإتاوات) والضرائب المستحقة على شركات النفط الأجنبية حتى نهاية 16 يناير/ كانون الثاني من العام الحالي. في المقابل، شرحت رسالة للمؤسسة الوطنية للنفط، موجهة لرئيس حكومة الوحدة الوطنية، أن الضرائب والإتاوات المستحقة للدفع على الشركات المشاركة في عقود الامتياز تستثمر في تمويل المشروعات وتنفيذها. وتأتي هذه التمويلات استناداً إلى قرار رقمه 496 لسنة 2021، وقد وُصفت بأنها «ترتيبات وقتية».

انهامات وردود

ولكن ديوان المحاسبة أكد أن مؤسسة النفط لم تقم بإحالة العقود وأي بيانات في أي مرحلة من مراحل التعاقد، وذكر الديوان، عبر رسالة بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 2021، أن هناك شبهات فساد في ما يتعلق بعقود مؤسسة النفط، وقال إنها امتنعت عن إخضاع العقود لمراقبة الديوان. وبحسب ثلاثة مصادر لـ«العربي الجديد» من المؤسسة الوطنية للنفط، أحدها قانوني، فإن الأموال في حساب وزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية تستخدم لبعض المشروعات النفطية. وأشارت المصادر إلى أن المؤسسة استندت إلى قرار رقم 496 لسنة 2021 الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بحيث ينص في المادة الأولى منه على أن يؤذن لمؤسسة النفط باستخدام الإيرادات والضرائب والمستحقات على الشركات المشاركة في عقود الامتياز، وتنفيذ المشروعات المشمولة.

وحاولت «العربي الجديد» التواصل مع هيئة الرقابة الإدارية للتعليق على القرار باعتبارها الجهة المسؤولة عن القرارات الإدارية وإيقاف المخالف منها، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى جواب.

والإنتاج النفطي مغطى بقانون البترول لعام 1958، الذي ينص على الملكية العامة للاحتياطيات النفطية، وينظم القانون وتعديلاته اللاحقة عمل الشركات على الأرض وفقا لامتيازات تعطيها الدولة لشركة معينة تغطي مساحات من أراض معينة في إقليم الدولة البري أو البحري، ولدى تحقيق اكتشاف نفطي من قبل الشركة، فإن لها حق الحصول على نسبة معينة من الإنتاج مقابل ضريبة تدفعها للدولة.

وأشارت مؤسسة النفط بتاريخ 14 يناير إلى أن مبلغاً بقيمة 2,275 مليار دولار أودع في حساب وزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزي، والرقم يختلف مع رسالة أخرى، حصلت عليها «العربي الجديد» من مؤسسة النفط، إلى رئيس الحكومة مؤرخة بتاريخ 4 يناير ذات رقم إشاري رقم التسجيل 61 الملف رقم 25-3-1، والتي تشير إلى مبلغ قيمته 2,346 مليار دولار، والفرق بين الرقمين يوازي 71 مليون دولار.

> يقول ديوان المحاسبة إن مؤسسة النفط تمنعه من الرقابة

> مؤسسة النفط تستند إلى قرار حكومي لاستخدام الإيرادات

وقالت المؤسسة إن الإيرادات التي تحصل عليها من الإتاوات مخصصة لإنشاء عدد من المشاريع التنموية، منها مشاريع الغاز وتركيب التسهيلات السطحية والخط الرئيسي لنقل النفط الخام من حقل «اليارون» إلى حقل الشرارة النفطي محطة «ب» وغيرها من المشاريع.

التصرّف بالأموال

وتختلف تصريحات مؤسسة النفط عن بيانات وزارة النفط في حكومة الوحدة الوطنية. الأخيرة قالت إن المؤسسة الوطنية للنفط اتخذت إجراءات مخالفة لنصوص القانون، والتي بموجبها طلبت من شركات النفط الأجنبية العاملة بقطاع النفط تأجيل عملية دفع مستحقات الدولة الليبية، «وبذلك تكون عطلت استلام مبالغ مالية طائلة مستحقة للدولة الليبية وأخرتها مدة زمنية طويلة تتجاوز السنة منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2020، ما حرم الدولة الليبية والشعب الليبي من الاستفادة من هذه الأموال وتسخيرها في مشاريع تنموية في شتى المجالات، لتعود بالفائدة والمنفعة وتساهم في رفع المعاناة اليومية التي يعانيها الشعب من جراء نقص تدفقات النقد الأجنبي وتأثيرها على مختلف نواحي الحياة».

وقال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله، في 2020، إن المؤسسة تحفظت على الإيرادات المباشرة والإتاوات والضرائب المستحقة على شركات النفط الأجنبية بغية تحريك المياه الراكدة ومعاودة الإنتاج، «فأنقذت البلاد من شبح الحرب والإفلاس»، بحسب كلامه. وتابع أن «الرابحون من استثمار الإتاوات والضرائب في قطاع النفط هم أبناء الشعب الليبي».

ولكن المحلل المالي محمود سالم أكد لـ«العربي الجديد» أن الإجراء المتخذ من قبل مؤسسة النفط يعتبر مخالفة مالية، وهو يتنافى مع القانون المالي للدولة الليبية، مطالباً بضرورة سحب هذا الإجراء. وقال سالم إن الأخير يعد نوعاً من الفساد، فالقرار يخالف القانون، «وبالتالي يجب إنشاء أو تكليف مكتب محاسبي للتدقيق في الأموال ومراجعة حسابات الشركات الأجنبية وفرض الغرامات المالية عليها في حالة التأخر في الدفع».

المطالبة بالشفافية

وسأل الخبير النفطي محمد أحمد عن سبب عدم توريد جزء من الإيرادات النفطية والإتاوات المستحقة على الشركات النفطية الأجنبية، وقال لـ«العربي الجديد» إن الخلاف محصور في الإتاوات فقط والذي تشير تقارير المؤسسة الشهرية إلى أنه لم يدخل في حساباتها. ودعا إلى ضرورة اعتماد الشفافية والإفصاح عن ماهية الشركات النفطية الأجنبية المشتركة، وحجم إنتاجها.

ومن جهته، رأى المحلل الاقتصادي عبد الناصر الشيباني، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن «مؤسسة النفط على حق» في ظل عدم وجود موازنة للقطاع النفطي لتطوير ورفع معدلات الإنتاج. وقال لـ«العربي الجديد» إن مؤسسة النفط عملت وفق قرار حكومي من أجل تحويل الإتاوات في الحساب للمشاريع التنموية، وعلى المؤسسة نشر كشف حساب شامل.

واعتبر المحلل الاقتصادي عبد الله الثرهوني أن هناك حالة تخبط وفوضى تعيشها أغلب المؤسسات الحكومية، إلا أن توريد أو تحصيل مبلغ مالي هو حق أصيل للدولة الليبية من الشركات النفطية الأجنبية. ولفت إلى أن هناك حجباً للإتاوات أو امتناعاً عن دفعها بطريقة ملتوية أو تواطؤ بعض الأطراف مع الشركات، مؤكداً أن تضارب الاختصاصات بين وزير النفط والمؤسسة أخرج موضوع إتاوات شركات النفط إلى العلن.

محاولات لعزل رئيس مؤسسة النفط

قالت وزارة النفط الليبية، يوم الثلاثاء الماضي، إن الوزير محمد عون أوقف مصطفى صنع الله، رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، عن العمل مجدداً بسبب مزاعم عن مخالفات إدارية. إلا أن الأخير لا يزال يزاول مهامه. وهذه هي المرة الثانية منذ أغسطس/ آب الماضي التي يحاول فيها عون عزل صنع الله. وقال مكتب الإعلام في المؤسسة الوطنية للنفط، في تصريح، إن المؤسسة «تعمل وفق صحيح القانون» وتحت إشراف الحكومة. وأضاف البيان «قد سبق أن حدث هذا الموضوع، وحكومة الوحدة الوطنية اتخذت القرار الصحيح الذي يحمي المؤسسة الوطنية للنفط من أي تحويل للإتاوات في الحساب

عامل في مصفاة رأس لانوف النفطية (مارك رالستون/ أ ف ب/ غيتي إيماجز)

21,5

مليار دولار، إيرادات ليبيا من صادرات النفط والغاز منذ بداية 2021، بالإضافة إلى مبيعات بـ30 مليون يورو، في أعلى مستوى خلال خمس سنوات، وفقاً للمؤسسة الوطنية للنفط.